غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

إعادة النظر في السياسة التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل الحمائية التجارية

10/04/2025

المحتوى

الملخص التنفيذي ii
تمهيد 1
أولاً: نظرة عامة حول آثار الحمائية التجارية في الاقتصادات الخليجية 2
1. أسعار النفط كمكون أساسي لموازنات واقتصادات دول المجلس. 2
2. السياسة النقدية المتمثلة في سعري الصرف والفائدة 3
3. العلاقات التجارية والاستثمارية بين دول المجلس وباقي الدول 5
4. موازنة العلاقات السياسية بين دول المجلس والاقطاب الدولية 6
ثانياً: حماية الأسواق الخليجية من مخاطر الحمائية التجارية 8
1. إعادة النظر في التعريفة الجمركية الموحدة بدول المجلس 8
2. تعزيز المؤسسات المعنية بمكافحة الممارسات التجارية الضارة وتدابير لمواجهة الاكراه 11
3. إدراج تأمين المعادن الحرجة كجزء من السياسة التجارية لدول المجلس 12
ثالثاً: الاستفادة من السوق الخليجية في ظل الحمائية التجارية 14
1. توطين صناعات مستهدفة بدول المجلس 14
2. تعزيز القوة التفاوضية في مباحثات الاتفاقيات التجارية الدولية لدول المجلس 19
الملاحق 24
المراجع: 28

الملخص التنفيذي[1]

- تشهد السياسات الحمائية تصاعدًا حادًا، يهدد بانكماش سلاسل الإنتاج العالمية وتراجع معدلات النمو، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط والغاز وتقلص حركة التجارة والاستثمار عالميًا. كما قد تسهم هذه السياسات في رفع أسعار السلع، ما يزيد من الضغوط التضخمية ويستدعي تباينًا في السياسات النقدية، مع ما يصاحب ذلك من تقلبات في أسعار الصرف وتأثيرات مباشرة على محركات الاقتصاد في دول مجلس التعاون.

- تشير التقديرات إلى أن أسعار النفط ستتراوح بين 70 و76 دولارًا للبرميل في عام 2025، مع احتمالات تراجعها إلى 60–68 دولارًا في عام 2026، وهي مستويات قد لا تواكب أسعار التعادل المالي في بعض دول المجلس. وفي ظل ارتباط العملات الخليجية بالدولار، يُتوقع أن تبقى أسعار الفائدة مرتفعة نسبيًا خلال 2025، نتيجة محدودية تخفيضات الفائدة المتوقعة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، ما قد يؤثر سلبًا على تنافسية الصادرات والقطاعات المستهدفة بالتنويع مثل السياحة والعقارات.

- في الوقت نفسه، تواجه دول الخليج تداعيات متباينة من التحولات في النظام التجاري العالمي، حيث تضر الحمائية بالصادرات الخليجية، لكنها تفتح المجال أيضًا للعب دور محوري كجسر اقتصادي بين القوى العالمية المتنافسة.

- ومع ظهور انقسام عالمي بين الصين كقوة صاعدة، والولايات المتحدة كقوة تقليدية، تبرز الحاجة لتبني نهج براجماتي ومتوازن في علاقات دول المجلس مع الطرفين، بالاستفادة من القدرات الأمنية الأميركية من جهة، والانفتاح على الخبرات الصينية في الصناعة والتكنولوجيا ومشروعات البنية التحتية من جهة أخرى، خاصة في القطاعات المستقبلية مثل السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة.

- وتبعًا لتغير خارطة الأسواق المستهدفة عالميًا، يصبح من الضروري إعادة تقييم التعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، التي ظلت عند مستويات منخفضة (0–5%)، مما جعل الأسواق الخليجية هدفًا رئيسيًا للصادرات المتضررة من الحروب التجارية. وقد بدأت السعودية منذ عام 2020 برفع بعض الرسوم لحماية صناعتها، بينما بقيت بقية دول المجلس عند المستويات التقليدية. وتشير التقديرات إلى أن توحيد الرسوم عند المستوى السعودي

[1] أُعدّ هذا التقرير من قبل الباحث الاقتصادي في الغرفة محمد السيد شاهين، وتمت مراجعته وتحريره بإشراف الخبير الاقتصادي في الغرفة شاكر المصطفى

قد يرفع الإيرادات الجمركية من 18.5 إلى 23.2 مليار دولار سنويًا، فضلًا عن جذب استثمارات صناعية عبر تحويل التعرفة إلى أداة تفاوضية لتحفيز نقل الصناعات إلى داخل دول المجلس.

- وترافق الحروب التجارية عادة ممارسات غير عادلة، مثل إغراق الأسواق البديلة بالسلع أو استخدام أدوات الإكراه الاقتصادي، كتقييد الوصول إلى المعادن أو مدخلات إنتاج حساسة. لذلك، من الضروري تعزيز دور الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة بالتجارة الدولية، والنظر في اعتماد نظام خليجي موحد لمواجهة الإكراه الاقتصادي.

- كما ينبغي أن تندمج المعادن الحرجة ضمن صلب السياسة التجارية الخليجية، بحيث تشمل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بنودًا تمنح مزايا للدول الغنية بهذه المعادن مقابل تأمين الإمدادات ونقل التكنولوجيا والمعرفة المتعلقة بسلسلة القيمة لهذه الموارد، من الاستخراج وحتى إعادة التدوير.

- وفي موازاة ذلك، توفر الحمائية فرصًا لتوطين صناعات استراتيجية داخل دول المجلس. وبالاستناد إلى تحليل التدفقات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها، وبينهم ودول المجلس، تقترح الورقة مجموعة صناعات ذات أولوية للتوطين على المدى القريب والمتوسط والبعيد، بدءًا من تجميع الإلكترونيات وقطع غيار السيارات، وصولًا إلى صناعات متقدمة كأشباه الموصلات وأجزاء الطائرات والمركبات الفضائية، بما يدعم مسارات التنويع الاقتصادي.

- استنادًا إلى فرضية أن رفع التعرفة الجمركية الخليجية قد يعزز الجاذبية الصناعية لدول المجلس، تقترح الورقة ستة نماذج لاتفاقيات تجارية دولية، تخدم أهداف التوطين وتعزيز دور المجلس في صناعات المعادن الحرجة:

1. شراكات اقتصادية شاملة مع الاتحاد الأوروبي، آسيان، كوريا الجنوبية، واليابان.
2. توسيع العلاقات مع الدول الغنية بالمعادن، لا سيما في إفريقيا وأستراليا.
3. تحقيق توازن استراتيجي بين الولايات المتحدة والصين.
4. تعميق التعاون مع دول الجنوب، خصوصًا الهند والبرازيل وتشيلي والأرجنتين.
5. توظيف الطاقة وصناديق الثروة السيادية كأدوات للتفاوض والاستثمار الصناعي عالميًا.
6. تجنب الاصطفاف في تحالفات دولية حادة، ودعم التعددية التجارية.

تمهيد

تشهد السياسات الحمائية التجارية تصاعدًا لافتًا، يتجلى في فرض قيود مثل رفع التعريفات الجمركية وتقديم دعم مباشر للصناعات المحلية بهدف تقليص الاعتماد على الواردات وتعزيز الإنتاج الوطني. وقد بدأت هذه الموجة بشكل واضح منذ عام 2018، حينما أطلقت الولايات المتحدة بقيادة الرئيس دونالد ترامب حربًا تجارية ضد الصين وشركائهم التجاريين عبر زيادة الرسوم الجمركية.

وفي عام 2025، تصاعدت هذه النزعة إلى مستويات غير مسبوقة، إذ رفعت الإدارة الأمريكية التعريفات على الصين وكندا والمكسيك، ثم على قطاعات محددة، لتتوسع لاحقًا وتشمل معظم دول العالم، مع تركيز خاص على الصين، حيث بلغت الرسوم المفروضة عليها 125%، في أعلى مستوى يُسجّل منذ قرن.

في ظل تراجع التجارة العالمية ومقوماتها، تتجه العديد من الدول إلى تبني سياسات صناعية وطنية تهدف إلى تنشيط الإنتاج المحلي وتعزيز الاكتفاء الذات مما قد يشجع تبني سياسات حمائية وممارسات غير عادلة.

في ظل هذه التحولات، تُواجه دول مجلس التعاون حاجة ملحّة لإعادة تقييم سياساتها التجارية واستغلال الفرص لتعزيز الصناعة وتحقيق التنويع.

أولاً: نظرة عامة حول آثار الحمائية التجارية في الاقتصادات الخليجية

1. أسعار النفط كمكون أساسي لموازنات واقتصادات دول المجلس.
2. السياسة النقدية المتمثلة في سعري الصرف والفائدة.
3. العلاقات التجارية والاستثمارية بين دول المجلس وباقي الدول.
4. موازنة العلاقات السياسية بين دول المجلس وبين الاقطاب الدولية.

ثانياً: حماية الأسواق الخليجية من مخاطر الحمائية التجارية

1. إعادة النظر في التعريفة الجمركية الموحدة بدول المجلس.
2. تعزيز المؤسسات المعنية بمكافحة الممارسات التجارية الضارة وتدابير لمواجهة الاكراه الاقتصادي.
3. إدراج المعادن الحرجة كجزء من السياسة التجارية لدول المجلس.

ثالثاً: الاستفادة من السوق الخليجية في ظل الحمائية التجارية

1. توطين صناعات مستهدفة بدول المجلس.
2. تعزيز القوة التفاوضية في مباحثات الاتفاقيات التجارية الدولية لدول المجلس.

أولاً: نظرة عامة حول آثار الحمائية التجارية في الاقتصادات الخليجية

يستعرض هذا الجزء لمحةً عامةً حول الآثار المحتملة للحرب التجارية بين الاقتصادات الكبرى وانتشار تبني السياسات الصناعية أو ما يمكن أن نطلق عليه إجمالاً تزايد "الحمائية التجارية"، فهذه الحمائية من البدهي ستحدث إرباكاً في سلاسل الإنتاج العالمية، وقد تنخفض على إثرها معدلات نمو الاقتصادات العالمية وبالتبعية الطلب على النفط والغاز وتقل التبادلات التجارية والاستثمارية، كما قد تنشأ عن هذه الحمائية زيادة في أسعار السلع عالميّاً مما يؤثر سلباً في التضخم، وهذه الآثار جميعاً تتطلب سياسات نقدية تختلف باختلاف الآثار، ومع تبدل السياسة النقدية ستتأثر أسعار الصرف، وهذه التحولات جميعاً ستترك أثراً في جميع محركات الاقتصاد الخليجي، وتستوجب من دول المجلس أن تصيغ سياسة اقتصادية توازن بين المصالح الدولية المتعارضة، وهو ما سيتم توضيحه في المحاور التالية[2]:

1. أسعار النفط كمكون أساسي لموازنات واقتصادات دول المجلس

تشير التوقعات إلى أن أسعار النفط خلال عام 2025 ستتراوح بين 70 و76 دولارًا للبرميل، بينما قد تنخفض إلى ما بين 60 و68 دولارًا عام 2026، وهذا الانخفاض المتوقع في عام 2026 مرده الديناميات الجديدة في التبادلات التجارية العالمية، مثل التعريفات الجمركية الأميركية المقترحة، والتي يحتمل أن تلقي بظلالها على توقعات سوق النفط. فمع صعوبة تقدير أثر هذه التعريفات؛ يشير بنك جولدمان ساكس إلى أن فرض تعريفات شاملة من قبل الولايات المتحدة بنسبة 10%، قد يؤدي إلى انخفاض سعر برميل برنت إلى 60 دولارًا بحلول نهاية 2026، وقد يكون العامل الأبرز هو ضغط الحمائية التجارية على جمهورية الصين مما يُضعف نموها الاقتصادي وبالتبعية طلبها على النفط خاصة وأنها ثاني أكبر

شكل (1) سعر التعادل ومتوسط السعر المتوقع لبرميل النفط خلال عام 2025

المصدر: تجميع الباحث من بيانات صندوق النقد الدولي، إدارة معلومات الطاقة، بنك جولدمان ساكس

[2] لعل مما يجدر التأكيد عليه أن التوقعات أو التقديرات في هذا الجزء من الورقة تخضع لتحولات كبيرة نظراً للتطور السريع والمتسارع في المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي.

مستهلك للنفط عالمياً بحوالي 16.6 مليون برميل يومياً[3]، كذلك من العوامل المؤثرة نية منظمة أوبك بلس المضي قدما في خطة رفع إنتاج النفط بداية من مايو من عام 2025.

وفي ظل هذه التحديات، يصبح من الضروري أن تعيد دول مجلس التعاون الخليجي تقييم سياساتها الاقتصادية والمالية لضمان الاستقرار على المدى المتوسط والطويل. فالأسعار المنخفضة لبرميل النفط تضع ضغوطًا على موازنات بعض دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة إذا ما قورنت هذه المستويات بأسعار التعادل المقدرة للموازنة العامة لكل دولة. وبالنظر إلى أهمية الإيرادات النفطية، التي شكلت في المتوسط 28.8% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس عام 2024، تزيد إلى 44.4% في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بحسب الربع الثالث لعام 2024، تثير هذه التقديرات تخوفات حول الاستدامة المالية والاقتصادية بدول المجلس.

2. السياسة النقدية المتمثلة في سعري الصرف والفائدة

قبل انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب في نوفمبر 2024، كانت التوقعات بشأن خفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تشير إلى احتمال حدوث تخفيضات تدريجية خلال عام 2025، وذلك في ضوء تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع التضخم بعد دورة التشديد النقدي التي استمرت لفترة طويلة منذ عام 2022. وكان يُعتقد أن الفيدرالي سيبدأ بخفض الفائدة في النصف الأول من عام 2025، وربما يصل إجمالي التخفيضات إلى 75 إلى 100 نقطة أساس خلال العام. لكن بعد فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2024، تغيرت التوقعات بشكل ملحوظ في ظب سياساته الاقتصادية المتوقعة – والتي تتضمن خفض الضرائب، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية، ومواقف أكثر تشددًا تجاه التجارة – وهذا أدى إلى زيادة القلق من ارتفاع الضغوط التضخمية. ونتيجة لذلك، بدأت الأسواق تتوقع تأخُّر خفض الفائدة، بل وتراجع حجم التخفيضات المتوقعة.

ثم، بعد إعلان إدارة ترامب قرار فرض تعريفة جمركية متبادلة (Reciprocal Tariff Order) في بداية عام 2025، زادت حالة عدم اليقين في الأسواق، خاصة مع تصاعد التوترات التجارية مع الصين

[3] حتى كتابة هذه الورقة توقع بنك جولدمان ساكس أن ينخفض نمو الاقتصاد الصيني بمقدار 2.4 نقطة مئوية نتيجة الرسوم الجمركية التبادلية من الولايات المتحدة على الصين بنسبة 125% ورد الصين بفرض رسوم على واردات الولايات المتحدة بنسبة 84%، كما خفّض "سيتي بنك" توقعاته لنمو الاقتصاد الصيني بنسبة 0.5% إلى 4.2% هذا العام، حيث يرى البنك مجالًا ضئيلًا للتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة والصين. وذكرت مدير عام منظمة التجارة العالمية أن تُشكّل التوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين خطرا كبيرا بانخفاض حاد في التجارة الثنائية. ووفقا لتوقعات المنظمة، قد ينخفض حجم التجارة بين البلدين بنسبة تصل إلى 80%.

والاتحاد الأوروبي. هذا القرار دفع بعض المحللين إلى الاعتقاد بأن الفيدرالي قد يحجم عن خفض الفائدة في المدى القريب، بسبب المخاطر التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات، رغم أن التباطؤ في التجارة العالمية قد يدفع في الاتجاه المعاكس. وحتى الآن (أبريل 2025)، أصبحت التوقعات أكثر انقسامًا بعض المحللين لا يزالون يرون خفضًا للفائدة ممكنًا في النصف الثاني من 2025، إذا تباطأ الاقتصاد الأمريكي نتيجة السياسات التجارية. في المقابل، يرى آخرون أن الفيدرالي قد يتريث، وربما لا يخفض الفائدة هذا العام، بسبب بقاء التضخم فوق المستوى المستهدف وتزايد المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية.

وهذا يعني أن أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي ستبقى مرتفعة نسبيًا. وبالتوازي مع ذلك، يُتوقع أن يحافظ الدولار على قوته أمام العملات العالمية وبالتبعية عملات دول المجلس، مما سيؤثر على تنافسية الصادرات والسياحة والعقارات الخليجية بحيث تصبح أقل جذبًا للمستثمرين الأجانب، لكنه في الوقت ذاته سيخفض تكلفة الواردات ويحد من التضخم المستورد.

جدول (1) الاحتمالات المجمعة لتوقعات تخفضيات الفيدرالي للفائدة خلال عام 2025

توقيت الاجتماع	225-250	250-275	275-300	300-325	325-350	350-375	375-400	400-425	425-450
07/05/2025				0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	64.90%	35.10%
18/06/2025	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	14.70%	58.10%	27.10%	0.00%
30/07/2025	0.00%	0.00%	0.00%	0.60%	16.60%	56.80%	25.90%	0.00%	0.00%
17/09/2025	0.00%	0.00%	0.50%	13.40%	48.60%	32.20%	5.30%	0.00%	0.00%
29/10/2025	0.00%	0.30%	7.30%	31.80%	40.00%	18.10%	2.50%	0.00%	0.00%
10/12/2025	0.20%	4.60%	22.50%	36.90%	26.50%	8.50%	1.00%	0.00%	0.00%

المصدر: بورصة شيكاغو التجارية، تاريخ الدخول 7 أبريل 2025

في هذا السياق، يُرجَّح أن تستمر أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي عند مستوياتها الحالية، مع احتمالية أن تتراوح بنهاية عام 2025 بين 3.25% و4.25%، وذلك وفقًا لعدد مرات التخفيض التي قد يُقدم عليها الفيدرالي الأميركي. وتبقى المرونة الأكبر لدى بنك الكويت المركزي نظرًا لربط الدينار بسلة عملات، مما يمنحه مساحة أكبر للتحرك مقارنةً ببقية البنوك المركزية الخليجية. أما على صعيد سوق الصرف، فقد أظهر استطلاع استمرار تفوق الدولار على نظرائه في المدى القصير مدعوماً بعوامل عدة، من أبرزها قوة نمو الاقتصاد الأميركي واحتمالات الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة، إضافةً إلى ذلك لجوء بعض الشركاء التجاريين للولايات المتحدة إلى خفض قيمة عملاتهم جزئيًا لتعويض تأثير التعريفات الجمركية الأميركية. ومع ذلك، هناك مخاوف

من أن تؤدي هذه السياسات إلى تفاقم العجز المالي الأميركي، أو تباطؤ الاقتصاد الأميركي نتيجة التعريفات وعدم اليقين مما يدفع الفيدرالي لخفض الفائدة وانخفاض الدولار معها.

بناءً على ذلك، فإن بقاء الدولار قويًا سيؤثر سلبًا على الصادرات الخليجية والصناعات المحلية التي ستواجه منافسة أكبر من السلع المستوردة منخفضة التكلفة. ومع ذلك، فإن هذا الوضع سيؤدي أيضًا إلى تراجع التضخم المستورد، مما قد يمنح البنوك المركزية الخليجية بعض المرونة في سياساتها النقدية. وعلى الرغم من عدم اليقين بشأن تقديرات سعر الفائدة الحيادي (Neutral Interest Rate) في دول المجلس، فإن التوجه الحالي يشير إلى أن السياسة النقدية الخليجية لا تزال متشددة نسبيًا، لكن مع التخفيضات التدريجية المحتملة للفيدرالي الأميركي، قد تتحرك أسعار الفائدة الخليجية نحو مستويات أكثر توازناً.

3. العلاقات التجارية والاستثمارية بين دول المجلس وباقي الدول

تواجه دول مجلس التعاون تأثيرات متباينة نتيجة انتشار السياسات الحمائية التجارية، حيث تؤثر هذه التغيرات سلبًا في الصادرات الخليجية وخاصةً صادرات النفط والبتروكيماويات والألومنيوم والصلب، لكنها قد تفتح أيضًا فرصًا جديدة لدول المجلس كحلقة وصل بين الكتل الاقتصادية المتنافسة.

ففي ظل هذه التحولات في النظام التجاري العالمي وخروجه عن النظام التجاري القائم على القواعد الذي كرسته منظمة التجارة العالمية؛ يزداد عدم الثقة وعدم اليقين، واللذان من شأنهما أن يخفضان من حجم التعاملات التجارية والاستثمارية الدولية، إذ يُتوقع أن تتناقص التجارة البينية العالمية بنسبة 4.5% مع كل زيادة بدرجة واحدة في عدم الثقة أو عدم اليقين دولياً (Nana, Ouedraogo & Jules, 2024). فضلاً عن ذلك من شأن فك الارتباط بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والصين أن يخلّف خسارة دائمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والواردات العالمية (A. Cerdeiro et al. 2024).

ومن جهة قد يضعف نمو الاقتصاد الصيني مع فرض الولايات المتحدة الأميركية تعريفة جمركية بنسبة 20% على جميع واردات الولايات المتحدة من الصين، وبالتبعية مشتريات الصين من النفط والمنتجات البتروكيماوية الخليجية. كذلك قد تؤدي هذه الرسوم إلى تحويل الصادرات الصينية إلى أسواق العالم الأخرى ومنها أسواق دول المجلس وهذا من شأنه أن يصعّب المنافسة على الصناعات الخليجية المنافسة لصادرات صينية في الأسواق الدولية والمحلية. ولعل الصدمات التي قد تتعرض لها الصين، سواءً صدمات في الطلب أو العرض، ذات تأثير عالمي أكبر من الدول ناشئة أو حتى دول متقدمة (Abdel-Latif & Popesu, 2025). كذلك ستتأثر صادرات دول مجلس التعاون مباشرةً وبشكل سلبي من الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة –

ودخلت حيز النفاذ في 12 مارس 2025 – على وارداتها من الصلب والألومنيوم وبنسبة 25%، إذ تأتي دولة الامارات العربية المتحدة كثاني أكبر مورد من حيث الحجم لمنتجات الألومنيوم للولايات المتحدة بعد كندا، وتأتي مملكة البحرين في المرتبة الخامسة، وسلطنة عمان في المرتبة العاشرة.

وعلى صعيد الاستثمارات من أو إلى دول مجلس التعاون، فتصاعد التوترات الجيوسياسية قد يقلل المخصصات الاستثمارية للصناديق السيادية إلى الدول البعيدة (Catalan, Fendoglu & Tsuruga, 2024). ومع ذلك قد تكون دول مجلس التعاون وجهة للاستثمارات الأميركية التي تعيد سلاسل توريدها أو استثماراتها بعيداً عن الصين (Tan, 2024). ويمكن لدول مجلس التعاون أن تستفيد من تلك الظروف ومن موقعها الجغرافي كعقدة في سلاسل التوريد العالمية وكمركز لوجستي ذي إمكانيات نوعية تضاهي العالمية، وبحيث تصبح موصلاً "Connectors" بين كتلة الولايات المتحدة وكتلة الصين (Gopinath et al. 2024).

4. موازنة العلاقات السياسية بين دول المجلس والاقطاب الدولية

إنّ الجمع بين قوة اقتصادية ناشئة متمثلةً في جمهورية الصين وبين قوة عظمى متمثلةً في الولايات المتحدة الأميركية تتواجد بدول المجلس منذ ثلاثينات القرن العشرين؛ يحتاج من دول المجلس معايرة دقيقة وبراجماتية متوازنة تجاه الشريك الأميركي والصيني مع إمكانية تحقيق استفادة من الطرفين، فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة من اهتمام الجانب الأميركي بالأمور الأمنية والعسكرية بحيث تُقوى العلاقات مع الجانب الأميركي في هذا الجانب، بينما يمكن الاستفادة من التطور التصنيعي الصيني وقدراتها على المشاركة في مشروعات البنية التحتية والاستفادة من تفوقها في بعض الصناعات المستقبلية، مثل السيارات الكهربائية ومعدات الطاقة المتجددة، ومن حاجة الصين لتنويع استثماراتها اتقاءً للإجراءات الحمائية المفروضة عليها.

فدول مجلس التعاون، ومع التحول في اهتمام الولايات المتحدة نحو الشرق لتطويق توسع الصين في منطقة آسيا، باتت على قناعة شديدة بضرورة تنويع حلفائها الدوليين، وذلك من خلال تعميق العلاقات مع أقطاب دولية أمست مهيمنة مثل جمهورية الصين الشعبية. فالحال لم تعد كما هي بعد عام 1990 من حيث هيمنة قطب عالمي واحد. ولعل زيادة التواجد الصيني بدول المجلس قد يدفع الإدارة الأميركية لتغيير نهجها المتمثل في التركيز على الجانب الأمني والعسكري، بما يحفزها على أن تزيد من مشاركة القطاع الخاص الأميركي في المشروعات الاقتصادية الخليجية، خاصةً وأن ثمة مجالات لا تزال الولايات المتحدة صاحبة السبق والتفوق التكنولوجي العالمي مثل الرقائق الإلكترونية، كذلك قد يدفعها زيادة النفوذ الصيني إلى أن تستخدم شبكة شركائها من الأوربيين والآسيويين لمزيد من الانخراط الاقتصادي في دول مجلس التعاون بما يزاحم الصين، وهذا كله

يصب في مصلحة الرؤى الطموحة للتنويع الاقتصادي لدول المجلس،خاصةً إذا صيغت سياسة خارجية لدول المجلس تجمع بين هذه المصالح المتعارضة.

مع ذلك لا يخلو هذا التنافس من تحديات لدول المجلس، فقد يشتد التنافس إلى درجة يكون من الضروري لدول المجلس أن تتحيز لأحدى القوتين على حساب الأخرى، أو تتعارض مصالح القوتين في مجالات معينة، على سبيل المثال أدى تبني دولة الامارات العربية المتحدة لتقنيات الجيل الخامس من هواوي إلى مخاوف أمنية من الولايات المتحدة الأميركية، وعلقت الإدارة الأميركية على إثر ذلك صفقة أسلحة بقيمة 23 مليار مع أبوظبي. كذلك هددت الإدارة الأميركية سابقاً باستخدام قانون نوبك لمعارضة سياسة مجموعة أوبك.

الخلاصة؛ رغم أن الاضطرابات في التبادلات التجارية العالمية نتيجة الحمائية التجارية قد تلحق آثاراً سلبية بالاقتصادات الخليجية بالنسبة لسعر النفط والصادرات الخارجية وبقاء السياسة النقدية متشددة وسعر الصرف مرتفع القيمة، مع ذلك قد تكون تلك الظروف فرصةً لدول المجلس لتكريس نفسها جسراً تجارياً محايداً بين الدول المتنافسة ومركزاً استثمارياً تنافسياً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تعيد توطين عملياتها الإنتاجية الدولية، وهو ما يساعد دول المجلس على تحقيق رؤاها نحو التنويع الاقتصادي. هذه الخسائر المحتملة والمكاسب المحتملة لدول المجلس تحتاج – في ظل سياسة خارجية متوازنة – إلى إعادة نظر بالسياسة التجارية لدول المجلس بحيث تستطيع تكييف هذه الحمائية التجارية للصالح الخليجي، وهذا ما سيعرضه الجزء الثاني من الورقة.

ثانياً: حماية الأسواق الخليجية من مخاطر الحمائية التجارية

في ظل قيام الاقتصـــادات العظمى بزيادة التعريفات الجمركية على وارداتها وتقديم الحوافز والدعومات لصناعاتها، بل واستخدام آليات للابتزاز الاقتصادي مثل حظر تصدير بعض المكونات أو المعادن الحرجة، وذلك إمّا لحماية صناعتها المحلية والنجاح في السباق نحو صناعات المستقبل وإما للرد بالمثل على قيام الاقتصادات الأخرى بالحمائية التجارية؛ في ظل ذلك ســتتجه هذه الاقتصــادات في الوقت ذاته إلى أســواق بديلة لتصــريف المنتجات من خلال وســائل التجارة العادلة أو غير العادلة. وحيث تســتورد دول مجلس التعاون ما يجاوز 800 مليار دولار ســنوياً، وتفرض دول المجلس تعريفة جمركية منخفضــة قياســاً بالمعدلات العالمية؛ من الأجدى أن تسعى دول مجلس التعاون لحماية أسواقها من مخاطر تحويل التجارة أو محاولات الابتزاز الاقتصادي، وأن تسعى في الوقت ذاته أن تكون المعادن الحرجة المتنافس عليها عالميا جزءاً من سياستها التجارية.

1. إعادة النظر في التعريفة الجمركية الموحدة بدول المجلس

قد يكون من الضروري إعادة النظر في التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون، حيث أظهرت تطورات التجارة العالمية أن انخفاض هذه التعريفات جعل أســواق دول المجلس وجهة رئيســية للصــادرات من الاقتصـادات الكبرى المتأثرة بالحروب التجارية. وبينما اتخذت المملكة العربية السـعودية خطوات لرفع التعريفات الجمركية لحماية صــناعتها المحلية منذ عام 2020، لا تزال بقية الدول الخليجية ملتزمة بمعدلات منخفضــة تتراوح بين 0–5%. إن تبني نهج مماثل لنهج المملكة قد يعزز الإيرادات الجمركية ويوفر دعماً للصــــناعة الخليجية، حيث تشـير التقديرات إلى أن تطبيق هيكل التعريفة السـعودي على مسـتوى دول المجلس يمكن أن يرفع الإيرادات الجمركية من 18.5 مليار دولار إلى 23.2 مليار دولار في عام واحد. كذلك تشـير الممارسـات من الاقتصــادات الناشــئة إلى أن زيادة التعريفات الجمركية قد تشــكل أداة تفاوض ومســاومة تحفز الدول الصناعية الكبرى، كجمهورية الصين، على نقل وحدات إنتاجية لها داخل هذه الاقتصادات الناشئة والمشاركة في تنمية القاعدة الصناعية الوطنية بهذه الاقتصادات.

إن الحروب التجارية – والتي من المتوقع أن تزداد وطأتها خلال الإدارة الأميركية الحالية – دفعت الاقتصادات المتضررة إلى تجديد الاهتمام بأسواقها الحالية أو البحث عن أسواق بديلة لتصريف منتجاتها. وفي ظل التعريفة الجمركية الموحدة والمنخفضــة لدول مجلس التعاون؛ يبدو أن أســواق دول المجلس تمثل إحدى هذه

الأسواق البديلة والمستهدفة، فعلى سبيل المثال انخفضت صادرات جمهورية الصين إلى دول مجلس التعاون من 68.6 مليار دولار إلى 57.3 مليار دولار خلال الفترة من 2014–2018 محققةً انخفاضاً سنوياً مركباً قدره –4%، ثم تحول ذلك إلى نمواً موجباً خلال الفترة من 2019–2023 قدره 11% لتتضاعف معه صادرات الصين إلى دول المجلس ولتصل إلى 113 مليار دولار خلال عام 2023، وبمستويات مماثلة زادت الصادرات الاسترالية إلى دول المجلس، إذ بلغت في عام 2023 حوالي 2.46 مرة حجمها في عام 2018. كذلك نمت صادرات الاتحاد الأوربي إلى دول المجلس بشكل متسارع خلال السنوات الثلاث الأخيرة محققةً زيادةً قدرها 20% بعدما كانت في انخفاض مستمر منذ عام 2014.

هذا التحول التجاري من عديد من الاقتصادات الكبرى نحو دول المجلس قد يدعو إلى أن تعيد دول المجلس النظر في سياستها التجارية وتحديداً في التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون، بحيث تحذو دول مجلس التعاون حذو المملكة في زيادة التعريفات الجمركية وعدم الاحتفاظ بالهيكل الحالي المنخفض للتعريفة. فمنذ مايو 2020 قامت المملكة العربية السعودية بزيادة التعريفة الجمركية على العديد من الواردات بهدف حماية الصناعة المحلية. بالمقابل ظلت بقية الدول الخليجية – في الغالب – على تعريفاتها في إطار التعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس والمنخفضة التي تتراوح ما بين 0–5% على كل السلع تقريباً إلا ما ندر. هذه التعريفات المتواضعة قد تحتاج إلى إعادة التفكير سعياً إلى تحقيق أهداف مالية وصناعية لدول المجلس، فعلى سبيل المثال، ومن خلال احتساب تقديرات للعائدات الجمركية الحالية لدول المجلس واحتسابها من خلال تطبيق افتراضي لهيكل التعريفة المُتبع في المملكة على جميع دول المجلس، يتضح أن هذه العائدات يمكن زيادتها من 18.5 مليار دولار مقدرة خلال عام 2023 إلى 23.2 مليار دولار بزيادة قدرها 4.7 مليار دولار خلال عام واحد، كما هو موضح بالجدول (2) الملحق (1).

ومن الجدير بالذكر أن المملكة لم تزد جميع التعريفات الجمركية إلى السقوف المحددة لها بمنظمة التجارة العالمية (Bound Tariff Rates)، وبالتالي ثمة مجال متاح لزيادة التعريفات على الواردات حتى فوق المعدلات السعودية الحالية، وبحيث يُعاد التفكير في التعريفة الجمركية الموحدة لتزيد على معدلها الحالي المنخفض، مع عدم تجاوزها في الوقت ذاته لأقل سقف لدى دول مجلس التعاون. وتجدر الإشارة إلى أن زيادة التعريفات الجمركية لا يتعارض مع التزامات منظمة التجارة العالمية طالما لم يتجاوز السقف المحدد.

وقد يرى البعض أن من شأن هذا المقترح أن يرفع معدلات التضخم، ولكن هذا الارتفاع المتوقع للتضخم قد تخف حدته مع زيادة الطلب على المنتجات المحلية الخليجية عامة والسعودية خاصة. ومع زيادة الانتاج

المحلي لتلبية هذا الطلب المتزايد؛ قد تنخفض الأسعار في نهاية المطاف، وتزداد الترابطات الاقتصادية بين دول المجلس، ويتحقق قدرٌ من الأمن السلعي والاكتفاء الذاتي.

إضافة إلى ذلك، ومن واقع الممارسات العالمية الحالية من قبل عدة أسواق ناشئة، قد تكون زيادة الرسوم الجمركية الخليجية عاملاً مساعداً في استقطاب استثمارات صناعية من قبل دول عدة تود أن تحافظ على عملائها بالأسواق الخليجية (Tariff-Jumping Investments). فعلى سبيل المثال؛ تزامن فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي رسوماً جمركية مرتفعة على بعض أو كل الصادرات الصينية، زيادة في الرسوم الجمركية من قبل عدة اقتصادات ناشئة مثل تركيا والبرازيل واندونيسيا وجنوب أفريقيا على كل وارداتها من منتجات معينة تشهد زيادة في الاستيراد أو على واردات تلك الدول من الصين تحديداً، ورغم ذلك لم تقابل الصين هذه الزيادة في الرسوم الجمركية من الاقتصادات الناشئة برد فعل انتقامي بل بزيادة في استثماراتها الصناعية في هذه الاقتصادات وذلك لعلم متخذي القرار في الصين أنه **في الوقت الذي تفرض فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي رسوماً جمركية مرتفعة على الصين لثنيها عن التفوق في بعض الصناعات والتقدم عليها، تفرض الاقتصادات الناشئة هذه الرسوم المرتفعة لإقناع الصينيين على المشاركة في التنمية الصناعية الوطنية لهذه الاقتصادات الناشئة ونقل جزء من مصانعها إلى هذه الدول** (مركز الإمارات للسياسات، 2024).

ومن الأمثلة على ذلك؛ في يناير 2024 أعادت البرازيل فرض رسوم جمركية بنسبة 10% على جميع واردات السيارات الكهربائية تزامناً مع الزيادة الكبيرة في وارادات البرازيل من السيارات الكهربائية الصينية، وبعد إعلان البرازيل وافقت شركة BYD الصينية على إنشاء مصنع لتصنيع السيارات الكهربائية في البرازيل بتكلفة 3 مليار دولار وبإجمالي انتاج 150 ألف سيارة سنويّاً. الأمر نفسه تكرر مع فرض جمهورية تركيا رسوماً جمركية على واردات السيارات الكهربائية في يوليو 2024 والنتيجة كانت ذاتها، وكذلك تايلاند. وفرضت جنوب أفريقيا ضريبة بنسبة 10% على ألواح الطاقة الشمسية في يوليو 2024، بينما مددت اندونيسيا الرسوم على واردات المنسوجات الرخيصة في سبتمبر 2024، ويُقصد بهذه الإجراءات الواردات الصينية على وجه الخصوص.

إن الزيادة المقترحة في التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون كما هو موضح أعلاه، قد تدعم التوجهات الصينية الحالية لزيادة استثماراتها الصناعية بدول المجلس وتزيد من استقطاب استثمارات صناعية صينية. وإضافةً إلى الاستثمارات الصينية التي تأتي فقط كشراكات مع صناديق الاستثمار السيادية بدول المجلس أو كمستفيدة من كون دول المجلس قوة شرائية ومركز لوجستي[4]، ستنجذب استثمارات صناعية أخرى تريد أن

[4] ثمة إحصائية تبين أن 60% من التجارة الصينية تمر عبر دولة الامارات العربية المتحدة

تتجنب الرسوم الجمركية المرتفعة المقترحة لدول المجلس. ومن الجدير بالذكر أن شركات صينية مثل China Energy Engineering و Jinko Solar و TCL Zhonghuan دخلت في شراكة مع صندوق الاستثمار العام السعودي لبناء مصنع تصنيع المياه ومزارع الرياح والطاقة الشمسية ومصانع الخلايا الشمسية باستثمارات 3 مليارات دولار، وفي 2024 أنشأت شركة السيارات الكهربائية الصينية NIO مشروعات مشتركاً مع شركة CYVN Holdings في أبو ظبي لتصنيع وتوزيع السيارات الكهربائية في جميع مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأنشأت أكثر من 10 شركات صينية للسيارات الكهربائية، بما في ذلك BYD، مراكز تصنيع في المملكة العربية السعودية والامارات حيث يرتفع الطلب جنباً إلى جنب مع العرض الصيني (Reeves, 2025).

2. تعزيز المؤسسات المعنية بمكافحة الممارسات التجارية الضارة وتدابير لمواجهة الاكراه

لا ريب أن الحمائية التجارية المتبادلة من قبل الاقتصادات الكبرى سينتج عنها بالتبعية البحث عن أسواق بديلة لمنتجاتها، وقد تقوم هذه الاقتصادات بممارسات تجارية غير عادلة من خلال إغراق أسواق بديلة بصادراتها أو إلحاق ضرر بالصناعات المحلية في هذه الأسواق البديلة من خلال زيادة التوريد بشكل كبير أو دعم صادراتها. كذلك من مظاهر الحمائية التجارية استغلال الاقتصادات الكبرى أدوات للاكراه الاقتصادي (Economic Coercion) لدول أخرى من خلال منعها من الحصول على مدخلات إنتاجية معينة أو معادن حرجة. وهذا يتطلب من دول مجلس التعاون أن تعزز دور مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية التابع للأمانة العامة، وأن تنظر في جدوى إقرار قانون (نظام) خليجي موحد لمكافحة احتمالية تعرض دول المجلس لاكراه أو ابتزاز اقتصادي.

فلا مشاحة في أن مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية التابع للأمانة العامة لدول المجلس يبلي بلاءً حسناً ويزداد نشاطه بشكل لافت خاصةً بعد تعديل القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فمنذ ديسمبر من عام 2015 هناك زخم لافت في التحقيقات التي يجريها المكتب لمكافحة واردات تأتي لدول المجلس بأسعار مغرقة أو واردات تشهد زيادة كبيرة في تدفقها أو واردات مدعومة تضر أو تهدد بالحاق ضرر بالصناعة الخليجية من المنتجات المشابهة. مع ذلك نلاحظ أن جل هذه التحقيقات تقوم على شكاوى قُدمت إلى المكتب من الصناعة الخليجية محل العلاقة، وهو ما يجعل من الموصى به أن يفعّل المكتب الفقرة 4 من المادة 2 من اللائحة التنفيذية للقانون (النظام) الموحد المشار إليه حتى يستبق تأثيرات هذه الحروب التجارية على السوق المحلية لدول المجلس ويحمي الصناعات الخليجية، وتنص هذه الفقرة على أنه يجوز للجنة الدائمة – المشكلة من وكلاء الصناعة بدول

المجلس – في حالات استثنائية الأمر ببدء تحقيق سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من إحدى الوزارات المشرفة على أي من قطاعات الإنتاج في الدول الأعضاء، وذلك عند توافر الأدلة الكافية التي تبرر البدء بالتحقيق. علماً بأن اللجنة الوزارية واللجنة الدائمة يمكن تشبيهما بأنهما مجلس إدارة مكتب الأمانة الفنية.

كذلك قد يكون من الأجدى أن تجري الأمانة العامة لدول مجلس التعاون دراسة حول واردات دول المجلس من السلع والخدمات التي تتركز في مورّد واحد أو قلة من الموردين والتي قد تنتج عن توقف أو تعطل توريدها تبعات سلبية على النشاط الإنتاجي داخل دول المجلس أو اضطرابات في الرفاهية الاجتماعية، على أن تأخذ هذه الدراسة ببالها متابعة بيانات سلاسل القيمة العالمية أو التجارة في القيمة المضافة وليست فقط البيانات التقليدية حول التبادلات التجارية. وقد يستتبع هذه الدراسة وضع آلية تلزم الشركات الخليجية في القطاعات ذات الحساسية لاضطرابات سلاسل التوريد أن تُعدَّ تقارير دورية عن هذه السلاسل الخاصة بها ومدى مخزوناتها وقدراتها الانتاجية. ويمكن لدول المجلس النظر في وضع قانون (نظام) خليجي موحد لمكافحة الاكراه الاقتصادي يرسم الجهود والآليات التي ستتخذها دول المجلس مجتمعةً في حال تعرضها لممارسات تجارية من بعض الدول تمثل إكراهاً أو ابتزازاً اقتصادياً، وتحديداً إذا تمثلت هذه الممارسات في حرمان متعمد لدول المجلس في الحصول على مكونات أو سلعٍ أو تكنولوجيات ذات حاجة.

3. إدراج تأمين المعادن الحرجة كجزء من السياسة التجارية لدول المجلس

فمع إمكانية حظر تصدير بعض الدول للمعادن الحرجة في ظل الحمائية التجارية الدولية وفي ظل الممارسات المشاهدة والمحتملة للاكراه الاقتصادي، ومع الأهمية المتزايدة لهذه المعادن في الصناعات التنافسية المستقبلية؛ ينبغي أن تكون المعادن الحرجة جزءًا أساسيًا من السياسة التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تتضمن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة والاتفاقيات التجارية الحرة التي تبرمها دول المجلس بنودًا تمنح الدول الغنية بهذه المعادن أو ذات الخبرة في صناعتها تفضيلات لدخول السوق الخليجية أو الحصول على الطاقة الخليجية، مقابل تأمين إمدادات المعادن الحرجة ونقل المعرفة التقنية المتعلقة بالاستكشاف والاستخراج والمعالجة وإعادة التدوير. كما يمكن لدول المجلس تبني سياسات تجارية، على غرار إندونيسيا، مثل حظر تصدير المعادن الخام لتوطين صناعتها محليًا وتعزيز القيمة المضافة.

لقد قاد التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى زيادة أهمية المعادن الحرجة مثل النحاس والليثيوم والكوبالت، مما جعل الاقتصادات تعتمد بشكل متزايد على المواد بدلاً من الوقود. إلا أن سلاسل توريد هذه المعادن تتسم بالهشاشة نظرًا لتركزها الجغرافي في عدد محدود من

الدول، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بتأمين إمداداتها. في هذا السياق، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية والإمارات وعمان، على تعزيز صناعات المعادن الحرجة محليًا، وتأمين مصادرها من الخارج عبر الشراكات والاستثمارات الاستراتيجية.

فعلى سبيل المثال، أدرجت السعودية قطاع التعدين كثالث أهم قطاع صناعي بعد الطاقة والبتروكيماويات، وأطلقت "نظام الاستثمار التعديني الجديد" لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما عقدت شراكات مع شركات دولية، مثل "إيفانهو إليكتريك" الأميركية لتطوير تقنيات استكشاف متقدمة، وشركة "Jiangxi Copper" الصينية لتعزيز استكشاف النحاس. كما استثمر صندوق الثروة السيادية السعودي في شركة التعدين البرازيلية "Vale SA" لتعزيز الانتشار العالمي في هذا القطاع. وأسفرت هذه الجهود عن إعلان المملكة في عام 2024 زيادة تقديراتها لاحتياطيات المعادن الحرجة إلى 2.5 تريليون دولار من 1.3 تريليون خلال عام 2016. وتتبع الإمارات وعمان مسارات مشابهة في تطوير قطاع التعدين. وبالنسبة لبقية دول المجلس تظل المعلومات حولها محدودة، ومع ذلك يُرجح أن تكون احتياطياتها من المعادن الحرجة أقل بسبب صغر مساحتها الجغرافية (Chen et al. 2024).

بناءً على ذلك، يصبح إدراج تأمين المعادن الحرجة ضمن السياسة التجارية لدول المجلس ضرورة استراتيجية لتعزيز مكانتها كمركز عالمي للطاقة، سواء الأحفورية أو المتجددة.

الخلاصة؛ بعدما استعرض الجزء الأول من التقرير آثار الحمائية التجارية والحروب التجارية بين الاقتصادات الكبرى على الاقتصادات الخليجية؛ يناقش هذا الجزء سبل مقترحة لإعادة النظر في السياسة التجارية لدول المجلس لحماية الأسواق المحلية من مخاطر تحويل التجارة وكذلك تأمين مصادر توريد المعادن الحرجة، ولتحقيق ذلك تقترح الورقة زيادة التعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس وتفعيل دور مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية وضرورة أن تُصاغ آليات لمكافحة الإكراه الاقتصادي وأن تكون المعادن الحرجة جزءاً من السياسة التجارية لدول المجلس عند عقد اتفاقيات للشراكة الاقتصادية أو للتجارة الحرة مع دول أو تكتلات أخرى. يبقى بعد ذلك الجزء الثالث والأهم من الورقة وهو كيفية الاستفادة من هذه الحمائية التجارية في توطين صناعات وعقد اتفاقيات تجارية تخدم رؤى دول المجلس.

ثالثاً: الاستفادة من السوق الخليجية في ظل الحمائية التجارية

بناءً ما على قدمه الجزءان الأول والثاني من الورقة؛ يستعرض هذ الجزء صناعات مقترحة يمكن لدول مجلس التعاون الاستفادة من الظروف الحالية لتوطينها محليّاً بحيث تحقق قدراً من التنويع الاقتصادي وعدم الارتهان بالنفط أو الغاز، ويعتمد هذا الجزء على الاستفادة من الزيادة المقترحة في التعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس كأداة مساومة وتفاوض لعقد اتفاقيات للشراكة الاقتصادية مع شركاء تجاريين يحصلون على امتياز دخول السوق الخليجية الضخمة نسبياً معفين من التعريفات مقابل نقل الخبرات أو التقنيات أو مراحل إنتاجية بخصوص الصناعات المستهدف توطينها لدول المجلس أو مقابل تأمين توريد المعادن الحرجة أو الشراكة في الريادة في صناعة تلك المعادن عالمياً. وعليه يتناول الجزء الثالث المحورين التاليين؛

1. توطين صناعات مستهدفة بدول المجلس

في هذا المحور تستكشف الورقة إمكانية توطين صناعات محددة في دول المجلس، مستفيدةً من تحولات التجارة العالمية الناجمة عن زيادة الحمائية التجارية. ومن خلال تحليل للتبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وعدد من شركائها، وبين أولئك الشركاء ودول المجلس؛ تقترح الورقة مجموعة من المنتجات التي يمكن توطينها على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتشمل هذه المنتجات صناعات متنوعة، بدءًا من التجميع الخفيف للأجهزة الإلكترونية وإنتاج قطع غيار السيارات، وصولًا إلى الصناعات المتقدمة مثل تصنيع الرقائق وأجزاء الطائرات والمركبات الفضائية، بما يمكّن دول المجلس من تحقيق تنويع اقتصادي مستدام.

ولاقتراح صناعات تُوطن بدول المجلس وتساعدها على تحقيق التنويع الاقتصادي؛ استندت الورقة إلى منهجية – موضح تفاصيلها في الملحق (2) – لتحديد المنتجات التي يمكن توطينها خليجيا من خلال الاستفادة من هذه الظروف الحالية لتحويل التجارة وحاجة الدول المتضررة من التعريفات الأميركية الجديدة إلى أسواق بديلة. وخلصت المنهجية إلى أن هناك إحدى عشرة دولةً بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي من المحتمل أن تشهد زيادة في التعريفات الجمركية الأميركية عليها، ومن خلال رصد دينامية التبادلات التجارية بين هذه الدول بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي وبين الولايات المتحدة وبينهم وبين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2019–2023، والجمع بين تلك التبادلات وبين صادرات دول المجلس وارداته، تم استنتاج ما يلي[5]؛

[5] المنهجية المستخدمة في هذا الجزء والموضح مصدرها وطريقة عملها في الملحق (2) تم الاستناد إليها قبل فرض الإدارة الأميركية الرسوم الجمركية المتبادلة في 2 أبريل 2025 على جميع دول العالم. ولمعرفة مدى التوافق بين مخرجات المنهجية وبين ما كشفت عنه الإدارة الأميركية من تعريفات وما أصبح واقعاً؛ تم قياس المؤشرات التالية: واردات الولايات المتحدة من جميع الدول، ونسبة التعريفات المتبادلة لكل دولة، وحصة الصادرات إلى الولايات المتحدة من إجمالي صادرات كل دولة، وحجم واردات دول مجلس التعاون من كل دولة، وذلك لمعرفة مدى تأثر كل دولة بالتعريفات المتبادلة بناءً على حجم صادراتها إلى الولايات المتحدة ونسبة هذه الصادرات من إجمالي صادراتها، وحجمها

أولاً : بخصـــوص واردات الولايات المتحدة من الدول الاحدى عشـــرة والاتحاد؛ تظهر البيانات أن الواردات من كندا والاتحاد الأوربي والهند ومعظم الشـــركاء الأخرين تعافت بعد عام 2020 (أثر جائحة كوفيد-19). ورغم أن واردات الولايات المتحدة من الصـين وصـلت لمسـتويات قياسـية في عام 2022؛ شـهدت هذه الواردات انخفاضاً عام 2023 كإشارة محتملة للنزاعات التجارية.

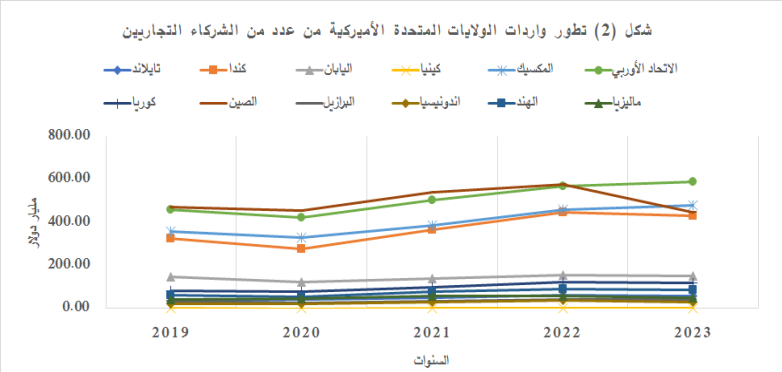

المصدر : تجميع الباحث من خريطة التجارة، مركز التجارة الدولي (International Trade Center)، تاريخ الدخول فبراير 2025

ثانياً : بالنسـبة لصـادرات هذه الدول إلى مجلس التعاون الخليجي يظهر التحليل أن صـادرات الصـين زادت إلى دول المجلس من 68 مليار دولار عام 2019 إلى 113 مليار عام 2023، وزادت صـــادرات الهند لدول المجلس خلال نفس الفترة من 40 مليار إلى 52 مليار، والحال كذلك مع صادرات الاتحاد الأوربي.

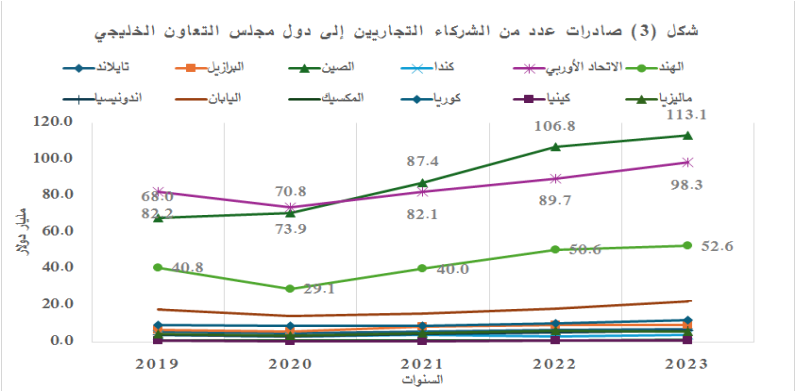

المصدر : تجميع الباحث من خريطة التجارة، مركز التجارة الدولي (International Trade Center)، تاريخ الدخول فبراير 2025

باقي الدول وتحديداً البرازيل واليابان تزيد صـــادرتهما لدول المجلس بثبات ولكن بمعدل منخفض، وبخصـــوص كند وكينيا فصـــادراتهما لدول المجلس ذات تقلبات وليس لها اتجاه صـــعودي واضـــح، أما

في ســـوق الواردات الخليجية، وبالتالي احتمالية قيام هذه الدول بتحويل التجارة في ظل الحمائية. ومن هذه التحليلات اتضـــح أن المنهجية في الورقة تتوافق مع الواقع الحالي للتعريفات المتبادلة. ففي المنهجية المستخدمة من المتوقع أن تكون كوريا الجنوبية والاتحاد الأوربي واليابان والصين والهند وكندا والمكسيك واندونيسيا وماليزيا وتايلاند والبرازيل وكينيا هي الدول المحتملة أن تفرض عليها الولايات المتحدة رسوماً جمركية، وبعد 2 أبريل 2025 وباستخدام المؤشرات أعلاه يتضح أن أكثر الدول احتمالية أن تحول تجارتها إلى دول مجلس التعاون هي: كوريا الجنوبية والاتحاد الأوربي واليابان والصـــين والهند وكندا والمكســـيك واندونيســـيا وماليزيا وتايلاند وكمبوديا وتايوان وفيتنام، علماً بأن الورقة اقترحت شراكة اقتصادية مع الآسيان ومنهم فيتنام.

صادرات المكسيك لدول المجلس فتعد منخفضة نسبياً، ومع ذلك شهدت زيادة عام 2023. وإجمالاً النتائج تدعم أن ثمة تحويلاً للتجارة لدول المجلس ظهرت بوادره مع الصين والهند.

ثالثاً : أما بخصوص المنتجات الممكنة للتوطين الصناعي، فقد أظهر عدداً من المنتجات التي يمكن استقطاب بعض أو كل مراحلها الإنتاجية بدول المجلس، وتحديداً المنتجات التي تستورد منها دول المجلس بقيم كبيرة ولا تعيد تصديرها، وهذه المنتجات والملاحظات يمكن تصنيفها بحسب احتمالية توطينها صناعيا على الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل كما في النقاط الثلاث الآتية:

(أ) على الأجل القصير (من الآن حتى عامين قادمين) – مكاسب سريعة؛ خلال العامين القادمين يمكن إحلال المنتجات أو العمليات الإنتاجية التي تحتاج إلى استثمارات منخفضة في البنية التحتية، ويمكن تصنيعها أو تجميعها بسهولة نسبياً اعتماداً على القدرات التصنيعية الحالية، ويوجد طلب مرتفع عليها وذات تقدم تكنولوجي متوسط أو ضعيف. ولعل الاستفادة من المناطق الصناعية الحالية في دول المجلس لتجميع المنتجات الجديدة واستخدام المناطق التجارية الحرة لجذب المستثمرين والشراكات بين القطاعين العام والخاص لإنتاج الأدوية وقطع غيار السيارات من العوامل التي قد تساعد دول المجلس على النجاح في هذه المبادرات على الأجل القصير. وتتمثل المنتجات التي يمكن توطينها على الأجل القصير في:

- أجهزة الهواتف الخلوية والحاسب والحاسب المحمول (البند الجمركي الفرعي: 851712 و847130 على الترتيب)؛ يمكن لدول المجلس تجميع مثل هذه الأجهزة محلياً على الأجل القصير، وقد تقتدي دول المجلس بالتجربة الهندية في هذا المجال "Make in India Model"، ومن الأجدى التركيز على العلامات التجارية المنتشرة إقليمياً، حتى تكون وحدات التجميع كفؤة من حيث التكلفة وتخدم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن لدول المجلس التعاون تطوير منطقة لتصنيع الإلكترونيات كما هي الحال في تايوان (Taiwan's Tech Hubs). وتأتي الصين وفيتنام والهند كأكبر موردين لدول المجلس بالنسبة للهواتف الخلوية، وتعد الصين المورد المهيمن على واردات دول المجلس من أجهزة الحاسب.
- الأدوية العامة ومستحضرات التجميل (البند الجمركي الفرعي: 300490 و 330300 على الترتيب)؛ إذ يمكن لدول المجلس توسيع صناعة العقاقير المحلية والبناء على قوة دول

المجلس في صناعة العطور، وتعد الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا الشركاء المحتملين لدول المجلس في تطوير هذه الصناعة، كون هذه الدول أكبر الموردين لدول المجلس.

- قطع غيار السيارات والزيوت الصناعية (البند الجمركي الفرعي: 870829 و870899 و271019)؛ يمكن لدول المجلس البدء على الأجل القصير في قطع غيار مثل صناعة الفلاتر والبطاريات والاطارات والمكونات البلاستيكية والصفائح المعدنية في هيكل السيارة، أما بالنسبة للزيوت الصناعية فيمكن البدء بعمليات خلط وتعبئة مواد التشحيم ذات التكلفة المنخفضة. وتعد اليابان والصين والولايات المتحدة وكوريا وفرنسا شركاء محتملين في تنمية هذه الصناعة. ويمكن عمل تجمعات صناعية خاصة بتجميع قطاع الغيار والأجزاء، كذلك يمكن التركيز على إعادة تصنيع أو إعادة تدوير قطع غيار السيارات.
- الألعاب (البند الجمركي الفرعي: 950300)، يمكن لدول المجلس إنتاج الألعاب البلاستيكية احلالاً للواردات من الخارج واعتماداً على قوة صناعة البلاستيك المحلية.
- اللوحات والتابلوهات والمناضد والطاولات والخزائن لنقل الكهرباء (البند الجمركي الفرعي: 853710)، تستطيع دول المجلس تجميع مثل هذه المنتجات محلياً، بدلاً من استيرادها في صورتها النهائية من أكبر الموردين وهم الولايات المتحدة وألمانيا والصين.

(ب) – على الأجل المتوسط (من عامين وحتى 5 أعوام) – التصنيع متوسط الأجل؛ يمكن على الأجل المتوسط استهداف المنتجات التي تحتاج لمصانع ذات استثمارات متوسطة وإلى تكامل إقليمي لسلاسل التوريد أو يمكن الاستفادة من المصانع الموجودة للتوسع. ولعل تطوير مناطق صناعية متخصصة (Industrial Parks) لتصنيع أجهزة أو مكونات للاتصالات والطيران والسيارات، وتشجيع الشراكات (Joint Venture) مع الشركات الأجنبية، ودعم مراكز البحث والتطوير للصناعات عالية التقنية والتكنولوجيا الحيوية، كل هذه العوامل تساعد على نجاح دول المجلس في التوطين الصناعي على الأجل المتوسط. والمنتجات التي يمكن توطينها على الأجل المتوسط تتمثل في؛

- وحدات المعالجة الذاتية وأجزاء ولوزام هذه الوحدات وآلات استقبال وتحويل وإرسال أو استرجاع الصوت أو الصورة أو البيانات (البند الجمركي الفرعي: 847150 و847330 و851762 على الترتيب)؛ فثمة فرص استثمارية صناعية في هذا الصدد يمكن لدول المجلس اكمالها على الأجل المتوسط وهي إنشاء منشأة تجميع الرقائق (Chips)، وبناء مرافق لتجميع (Routers & Fiber Optics)، وتطوير منصة إقليمية للإلكترونيات تخدم

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتمثل الصين والولايات المتحدة وفيتنام وبولندا وتايوان والتشيك شركاء محتملين لتنمية هذه الصناعة.

- السيارات لنقل الأشخاص أو لنقل البضائع (البند الجمركي الفرعي: 870322 و870431 على الترتيب)، حيث يمكن أن تبدأ منشآت تجميع السيارات على المدى المتوسط عمليات الإنتاج، ويمكن لدول مجلس التعاون أن تطور منشآت لتجميع طرازات معينة مثل السيارات الكهربائية والسيارات ذات الكفاءة في استخدام الوقود، وقد يكون من المجدي التفكير في شراكات مع المصنعيين في اليابان والصين لإنشاء خطوط تجميعية في دول مثل المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة.
- الأدوية المناعية (البند الجمركي الفرعي: 300215)، يمكن لدول المجلس على الأجل المتوسط التوسع في إنتاج التكنولوجيا الحيوية واللقاحات، وتعد ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة شركاء محتملين في هذه الصناعة.
- أجزاء للطائرات أو المركبات الفضائية (البند الجمركي الفرعي: 841191 و880330)، يمكن لدول المجلس تطوير منصات لتصنيع قطع الغيار ومرافق متخصصة في صيانة وإصلاح وعَمرة الطائرات والمركبات الفضائية (MRO Facilities). ويمكن للخطوط الجوية الخليجية الاستثمار مجتمعين في منشأة لتصنيع مكونات الطائرات. ويمكن التركيز كذلك على تكنولوجيا الطائرات بدون طيار وإنتاج المركبات الجوية غير المأهولة (UAV) للدفاع والخدمات اللوجستية، وتأتي الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا كشركاء رئيسيين محتملين في هذا المجال.

(ج) – على الأجل الطويل (أكثر من خمسة أعوام) – الصناعات عالية التقنية وكثيفة رأس المال؛

على المدى الطويل يمكن تحقيق التحول نحو الصناعات التي تتطلب استثمارات كثيفة وعمالة متخصصة، مثل الصناعات عالية التقنية التي تحتاج لتنافسية عالمية نوعية وقدرات تصديرية. ولعل الاستثمار في التعليم الجامعي وبرامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بهدف بناء كوادر بشرية ماهرة؛ إنشاء مجمعات صناعية متطورة ومتخصصة في صناعات الطيران والفضاء وأشباه الموصلات؛ عقد اتفاقيات شراكة استراتيجية مع شركات مثل بوينج وإيرباص وإنتل وتسلا لتبادل الخبرات التقنية؛ تعتبر جميعها عوامل ممكنة لدول المجلس لتحقيق التوطين الصناعي على المدى الطويل. والمنتجات التي يمكن توطينها على الأجل الطويل تتمثل في؛

- السيارات (البند الجمركي الفرعي: 870324)، يمكن أن تبني دول مجلس التعاون منشآت لصناعة السيارات الكهربائية أو الهجينة، وتعد اليابان والولايات المتحدة وألمانيا شركاء محتملين في هذه الصناعة.
- محركات الطائرات وأجزاء أخرى للطائرات (البند الجمركي الفرعي: 840710 و841112 و880730)، يمكن على الأجل الطويل إنتاج وتصنيع مكونات صناعة الطيران والفضاء لتلبية احتياجات شركات الطيران الخليجية، ويمكن أن يساند ذلك البحث والتطوير والتصنيع للطيران العسكري وتوجيه الاستثمارات نحو برامج الفضاء. وتعد الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا شركاء يمكن الاستعانة بهم.
- الماس غير الصناعي المشغول وغير المشغول (البند الجمركي الفرعي: 710231 و710239)، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تأسيس مراكز متخصصة في صناعة وتجارة المجوهرات الفاخرة إضافة إلى تنمية وتطوير بورصات دبي للذهب والسلع.
- وحدات المعالجة الذاتية (البند الجمركي الفرعي: 847150)، يمكن على الأجل الطويل تطوير مصانع تصنيع الرقائق الإلكترونية، ويمكن الاستعانة بالخبرات التصنيعية للصين والولايات المتحدة ودول ناشئة مثل بولندا والتشيك في هذه الصناعة.

2. تعزيز القوة التفاوضية في مباحثات الاتفاقيات التجارية الدولية لدول المجلس

يخلص المحور الحالي إلى ستة نماذج مقترحة للاتفاقيات التجارية الدولية لدول المجلس ودول معينة في كل نموذج، إذ تقترح الورقة أن تقوم دول المجلس بما يلي: شراكة اقتصادية شاملة مع الاتحاد الأوروبي وآسيان وكوريا الجنوبية واليابان؛ تعزيز العلاقات مع الدول الغنية بالمعادن (خاصة في أفريقيا وأستراليا)؛ تحقيق توازن في العلاقات مع الولايات المتحدة والصين؛ توسيع التعاون مع دول الجنوب (الهند، البرازيل، شيلي، الأرجنتين)؛ الاستفادة من موارد الطاقة وصناديق الثروة السيادية للتفاوض والاستثمار عالمياً في المعادن والصناعات التحويلية؛ وتجنب التحالفات الاستقطابية للحفاظ على الحياد ودعم التعددية التجارية. وهذه النماذج الستة بُنيت على افترضته الورقة بأن زيادة التعريفات الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون قد تجذب استثمارات صناعية لدول المجلس وتعزز قوتها التفاوضية، وعلى استهدف الاتفاقيات التي تدعم توطين الصناعات المقترحة سابقاً، وتدعم هدف دول المجلس بشأن تحقيق الريادة في صناعة المعادن الحرجة.

هذه الاستنتاجات قامت على تحديد أكبر الدول التي تستورد منها دول مجلس التعاون واردات بقيمة تتجاوز مليار دولار بحسب احصائيات عام 2023، كذلك حُصرت أكبر الدول التي تستورد منها دول المجلس المنتجات

أعلاه المرشحة لتوطينها صناعياً بدول المجلس، وأضيفت إلى تلك الاحصائيات صادرات دول المجلس وارداته خلال السنوات الخمس الأخيرة المتاحة احصائياً من 2019-2023، وباستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي تم تحليل هذه الاحصائيات لقياس الدول أو التكتلات التي من الأجدى أن تقيم معها دول المجلس علاقات تجارية أكثر عمقاً، وأجري هذا التحليل في إطار شرطين هما: 1) بقاء دول المجلس محايدة في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة. و2) رغبة دول مجلس التعاون أن تؤمن وارداتها من المعادن الحرجة (Critical Minerals) المطلوبة لقطاعها التصنيعي وتحولها الطاقي وكذلك طموح دول المجلس الظاهر في أن تكون لاعباً دولياً في سوق صناعة المعادن الحرجة كما هي الحال في سوق صناعة النفط والغاز. وفي ضوء تلك الاحصائيات والنتيجة المرجوة والشرطين اقتُرحت ستة نماذج للاتفاقيات التجارية الدولية لدول المجلس كما يلي؛

- **عقد شراكة اقتصادية شاملة مع كل من الاتحاد الأوربي ورابطة الآسيان وجمهورية كوريا ودولة اليابان[6].**

فالاتحاد الأوربي يعد مستوردًا رئيسيًا لمنتجات الطاقة من دول مجلس التعاون الخليجي، مثل الزيوت البترولية والغاز الطبيعي المسال، ومورِدًا رئيسيًا للآلات، مثل التوربينات وأجزاء الطائرات، ويسعى الاتحاد إلى تحقيق أمن الطاقة والمعادن الحرجة، مثل المعادن النادرة، من أجل التحول الأخضر، كذلك تتوافق أهداف الحياد الكربوني للاتحاد الأوروبي مع استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الطاقة النظيفة مثل مشاريع الهيدروجين الأخضر في مدينة "نيوم". لذا يجدر بدول المجلس أن تسعى لعقد اتفاقية للشراكة الاقتصادية تعمّق العلاقات في مجال الطاقة والتعاون في تكرير المعادن الحرجة، مثل الليثيوم والكوبالت، لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية بدول المجلس. وقد تكون التعريفة الجمركية الموحدة المقترحة لدول مجلس التعاون والأعلى من المعدلات الحالية وحاجة الاتحاد الأوربي لتحويل جزءاً من تجارته بعيدا عن السوق الأميركية داعمين لتسريع خطى اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد والتي تشهد جموداً.

أما بالنسبة لرابطة دول جنوب شرق أسيا "الآسيان"؛ فدول المجلس تستورد منها الإلكترونيات كالهواتف الذكية وأشباه الموصلات فضلاً عن الآلات، كذلك تعد دول الرابطة مثل فيتنام وماليزيا محايدتين في التوترات بين الولايات المتحدة والصين ومراكز للمعادن الحرجة مثل احتياطيات النيكل في

[6] يوضح الملحق (3) المسوغات التي جعلت الورقة تتبنى نموذج إطار الشراكة الاقتصادية الشاملة بدلاً من اتفاقيات التجارة الحرة.

إندونيسيا. وفي ظل هذه المصالح المشتركة؛ يمكن عقد اتفاقية شراكة اقتصادية بين دول المجلس والرابطة لتأمين سلاسل التوريد للإلكترونيات والاستثمار المشترك في معالجة المعادن في جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال يمكن تأمين النيكل من اندونيسيا لتصنيع البطاريات في دول مجلس التعاون الخليجي.

أما بالنسبة لجمهورية كوريا الجنوبية ودولة اليابان فهاتان الدولتان توفران المنتجات المتقدمة تكنولوجيا لدول المجلس، إذ تأتيان كأكبر الموردين للسيارات لدول المجلس (البنود الجمركية الفرعية: 870322 و870323 و870324). وعليه فإن اتفاقيات للشراكة الاقتصادية مع دول مثل كوريا الجنوبية واليابان تفيدهما في خفض التعريفات الجمركية على واردات السيارات، وخفض التكاليف بالنسبة لمستهلكي دول مجلس التعاون الخليجي، مع تحفيز شركات صناعة السيارات الكورية/اليابانية على الاستثمار في مصانع التجميع المحلية بما يدعم أهداف استبدال الواردات في دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك توفر كوريا الإلكترونيات مثل الهواتف الذكية (البند الجمركي الفرعي 851713) وأشباه الموصلات، ومثل هذه المنتجات بالغة الأهمية لطموحات دول مجلس التعاون الخليجي في توطين بعض الصناعات، كما توفر اليابان الآلات الصناعية مثل التوربينات والمضخات والمكونات عالية التقنية. بالمقابل دولتا اليابان وكوريا من أكبر المستوردين في العالم لمنتجات النفط والغاز.

إن الشراكة الاقتصادية الشاملة مع اليابان وكوريا من شأنها أن توفر مجالاً لنقل التقدم التكنولوجي والصناعي والعلمي. وبخصوص المعادن الحرجة؛ تعتمد اليابان وكوريا الجنوبية على واردات المعادن النادرة والليثيوم والكوبالت لصناعاتهما التكنولوجية، ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة، من خلال صناديق الثروة السيادية، والاستثمار المشترك في مرافق التكرير في كوريا واليابان، مما يضمن إضافة القيمة في المصب. ورغم أن اليابان وكوريا الجنوبية عضوان في شراكة أمن المعادن (Minerals Security Partnership–MSP)، وهي مبادرة تقودها الولايات المتحدة، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي التعاون معهما بشكل مستقل لتجنب سياسة التكتلات، مثلاً، الشراكة مع شركة التعدين اليابانية JOGMEC، وهي شركة تعدين مدعومة من حكومة اليابان، لتأمين إمدادات الليثيوم أو النيكل لتصنيع البطاريات في دول مجلس التعاون الخليجي.

- **تعزيز العلاقات مع الدول الغنية بالمعادن الحرجة وبالتحديد مع عدد من الدول الأفريقية وأستراليا**

ففي قارة أفريقيا تأتي جمهورية الكونغو الديمقراطية كرائدة في مجال الكوبالت المستخدم في البطاريات، ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي الاستثمار في مشاريع التعدين في جمهورية الكونغو

الديمقراطية وبناء مرافق التكرير محليًا، وتمثل جمهورية جنوب أفريقيا منتجاً رئيسياً للبلاتين والمنجنيز، ومعها يمكن عقد شراكة لتأمين معادن مجموعة البلاتين لخلايا الوقود الهيدروجينية، كذلك تشكلان ناميبيا وبوتسوانا موردين رئيسيين للماس، ومعهما يمكن توسيع الشراكات في مجال تلميع الماس والتطبيقات التكنولوجية العالية، على سبيل المثال أشباه الموصلات. أما أستراليا فتعد مورداً مستقراً لليثيوم والأتربة النادرة والألومنيا، ومنها تستورد دول مجلس التعاون الخليجي أكسيد الألومنيوم. ورغم أن أستراليا متحالفة مع الولايات المتحدة، فإنها تحافظ على الحياد في التجارة، ويمكن هنا عقد مشاريع مشتركة في تعدين ومعالجة الليثيوم، لدعم طموحات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال بطاريات السيارات الكهربائية.

- **تحقيق التوازن في التعامل مع القطبين الولايات المتحدة وجمهورية الصين**

تمثل الصين أهمية بالغة لواردات دول المجلس من الإلكترونيات (الهواتف الذكية ومعدات الاتصالات) والبنية الأساسية، وتعد الصين سوقًا رئيسية لنفط دول مجلس التعاون الخليجي، ومع ذلك ثمة مخاطر تحتاج لتحييدها مثل تجنب الاعتماد المفرط وتنويع الشراكات للتخفيف من التعرض للاضطرابات الجيوسياسية. أما الولايات المتحدة فهي مورد رئيسي لأجزاء الطائرات والآلات ومعدات الدفاع، وتسعى الولايات المتحدة إلى مواجهة نفوذ الصين في المعادن الحيوية، لذا هناك مجال للتعاون في نقل التكنولوجيا لمعالجة المعادن، على سبيل المثال فصل المعادن النادرة، مع الحفاظ على الحياد في النزاعات بين الولايات المتحدة والصين.

- **التعاون بين دول الجنوب وتحديداً مع الجمهورية الهندية ودول البرازيل وشيلي والأرجنتين**

تعد الهند من أكبر موردي الأدوية والمنسوجات والآلات، كما أنها محايدة في التوترات بين الولايات المتحدة والصين، وهي سوق متنامية للطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن المقترح أن تسعى دول المجلس لإبرام صفقات استثمارية مشتركة في البتروكيماويات وتكرير المعادن الأساسية، على سبيل المثال احتياطيات الهند من الأتربة النادرة. أما دول أمريكا اللاتينية المتمثلة في شيلي والأرجنتين والبرازيل؛ فهذه الدول من القوى المعدنية الأساسية إذ تمتلك شيلي الليثيوم والبرازيل النيوبيوم والأرجنتين الليثيوم، ويمكن لصناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي الاستثمار في مشاريع التعدين في تلك الدول، على سبيل المثال، يمكن إبرام شراكة لتأمين الليثيوم لتصنيع البطاريات والاستفادة من الصادرات الزراعية في أمريكا اللاتينية، إذ تستورد دول مجلس التعاون الخليجي الأطعمة المصنعة على نحو لافت.

- **الاستفادة من نقاط القوة في دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الطاقة والثروة السيادية**

يمكن لدول المجلس استخدام دبلوماسية الطاقة من خلال الركون إلى صادرات النفط والغاز للتفاوض على شراكات طويلة الأجل مع الاقتصادات التي تعتمد على الطاقة الخليجية، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، في مقابل نقل التكنولوجيا في معالجة المعادن الحرجة. وتستطيع صناديق الثروة السيادية، مثل صندوق الاستثمارات العامة السعودي، ومبادلة الإماراتية، شراء حصص في مناجم المعادن الحيوية على مستوى العالم مثل أستراليا وأفريقيا، وبناء الصناعات اللاحقة مثل تصنيع البطاريات.

- **تجنب التحالفات الاستقطابية**

وذلك من خلال الحياد وتكريس وضع دول مجلس التعاون الخليجي كمركز محايد للتجارة العالمية والطاقة، ويمكن القيام بذلك من خلال عدة طرائق، على سبيل المثال، تجنب الانضمام إلى تكتلات، مثل شراكة الأمن المعدني بقيادة الولايات المتحدة (Minerals Security Partnership)، والتي قد تثير حفيظة جمهورية الصين. كذلك ينبغي لدول المجلس أن تظل داعمةً للتعددية من خلال التعاون مع المنتديات العالمية العتيدة مثل منظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين للدفاع عن التجارة المفتوحة والحد من الحواجز الحمائية.

الخلاصة؛ رغم الاضطرابات الدولية التي قد تحدثها الحمائية التجارية والجديد في العلاقات التجارية الدولية؛ قد تشكل هذه الاضطرابات فرصةً لتحقيق مكاسب لدول مجلس التعاون، ومثلما تنامى استخدام الدول لسياسات تدعم صناعتها المحلية سواء من خلال التعريفات الجمركية أو حظر الصادرات أو الدعومات، ثمة فرصة لدول المجلس للاستفادة من سوقها الضخم للواردات، بحيث تستهدف صناعات معينة عالية التقدم لصناعتها محليا، وهذا يتطلب أن تستخدم السياسة التجارية توليفة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي تحقق لها التوطين وتأمين مصادر توريد المدخلات وبالأخص المدخلات من المعادن الحرجة.

الملاحق

الملحق (1): جدول (2) تقدير الإيرادات الجمركية لدول مجلس التعاون عند تبني هيكل تعريفة موحدة يضاهي الهيكل السعودي

الدولة	الإيرادات الجمركية المقدرة بحسب بيانات واردات دول المجلس لعام 2023، مخصوما منها المعاد تصديره، مع تطبيق الهيكل الحالي للتعريفة في كل دولة	الإيرادات الجمركية المقدرة بحسب بيانات واردات دول المجلس لعام 2023، مخصوما منها المعاد تصديره، مع تطبيق هيكل التعريفة المتبع في المملكة	الفارق
الإمارات	6,527	9,184	2,657
السعودية	6,899	6,899	0
الكويت	1,631	2,240	609
عمان	1,618	2,195	577
قطر	1,208	1,878	671
البحرين	616	825	209
الإجمالي	18,498	23,221	4,723

البيانات بالمليون دولار

المصـــدر: تقدير الباحث من خلال تحديد التعريفة الجمركية للدولة الأولى بالرعاية (MFN) لكل بند جمركي فرعي (HS code 6 digits) وقيمة هذه التعريفة كنسبة من واردات كل دولة من هذا البند خلال عام 2023 بعد خصم المعاد تصـديره. وجدير بالذكر أنه عند تقدير الإيرادات باسـتخدام هيكل التعريفة لدى المملكة العربية السـعودية؛ رُوعي سـقف التعريفة التي تلتزم به كل دولة خليجية لدى منظمة التجارة العالمية، بحيث إذا زاد المعدل المطبق في المملكة عن هذا السـقف رُد المعدل إلى السـقف، كذلك تم الحفاظ على معدل التعريفة على بعض السـلع، وهي قليلة، التي تزيد فيها باقي الدول الخليجية التعريفة عن المعدل الجمركي الموحد 0-5% لأغراض حماية الصناعة المحلية أو في السلع ذات الطبيعة الخاصة، بحيث إذا قل المعدل في المملكة عن المعدل الذي تفرضه هذه الدولة الخليجية أُبقي معدل الدولة الخليجية.

وفي الواقع سـتكون الايرادات أقل من ذلك نظراً لوجود تعريفات جمركية تفضـيلية للدول التي ترتبط مع دول المجلس باتفاقيات للتجارة الحرة، ورغم إدراك هذه الحقيقة يصعب شمول هذه التفصيلات لوجود اشتراطات للمنشأ في كل اتفاقية وسلع معفاة وأخرى خارج الاعفاء، لذا لم يتم التطرق إلى ذلك، وعليه تكون هذه الايرادات تقديرية وتأشيرية.

الملحق (2): منهجية تحديد منتجات مقترحة للتوطين الصناعي بدول المجلس

تقوم المنهجية على الخطوات التالية؛

أ. استُند على الموجز (40) من سلسلة "ZEITGEIST SERIES" والصادرة عن موقع Global Trade Alert، وفي الموجز (40) يحلل الباحث الدول التي من المتوقع أن تتعرض لزيادة في الرسوم الجمركية من قبل الإدارة الأميركية الجديدة. وصنف الموجز 173 دولةً كشريك تجاري للولايات المتحدة وفقاً لخمسة معايير وهي: 1) تحقيق الشريك التجاري فائضاً تجاريّاً مع الولايات المتحدة بما يتجاوز 10 مليار دولار. 2) مكاسب تنافسية غير مسوغة للشريك مقاسة من خلال تحسن تكاليف الإنتاج بنسبة 5% أو أكثر مقارنة بالولايات المتحدة بسبب سياسات ينتهجها الشريك التجاري مثل تخفيض سعر صرف العملة أو الدعم الحكومي. 3) عوائق تمنع وصول الصادرات الأميركية إلى هذا الشريك التجاري بما يصل إلى 10 مليار دولار من الصادرات الأميركية أو أكثر. 4) تعريفات جمركية أعلى في الشريك التجاري قياساً بنظيرتها الأميركية وبفارق 5% أو أكثر. 5) الشريك التجاري محل انتقادات بسبب سياسته التجارية وجاء ذكره في تقارير الممثل التجاري الأميركي. وبناءً على هذه المعايير يأخذ الشريك أعلاماً حمراء، بحيث إذا تحقق فيه جميع هذه المعايير يأخذ خمسة أعلام حمراء وهكذا.

ب. صُنفت كوريا الجنوبية كأكثر شريك تجاري من المحتمل أن يواجه زيادة في التعريفات الجمركية كون المعايير الخمسة أعلاه تتحقق فيه من حيث: تحقيقها فائض تجاري مع الولايات المتحدة؛ ومكاسب تنافسية بطرق غير عادلة؛ ولديها عوائق وتعريفات على الصادرات الأميركية؛ ويأتي ذكرها في تقارير الممثل التجاري الأميركي. وجاءت دول الصين وكندا والهند واليابان في المرتبة الثانية، إذ تحقق فيها أربعة معايير، ثم جاء عدد من دول الاتحاد الأوربي والبرازيل واندونيسيا والمكسيك وماليزيا وكينيا وتايلاند في المرتبة الثالثة، ثم جاءت بقية الدول في المراتب الأقل وبالتبعية الأقل احتمالية أن تفرض عليها زيادة في الرسوم الجمركية الأميركية. وفي التقرير الحالي سيتم التركيز على الدول في المراتب الثلاث الأولى، مع النظر إلى بعض دول الاتحاد الأوربي في إطار الاتحاد ككل، وعليه يبلغ عدد الدول محل الدراسة احدى عشرة دولة إضافة إلى الاتحاد الأوربي (Evenett, 2024).

ج. جُمعت واردات الولايات المتحدة من كل دولة من الدول الاحدى عشرة إضافة إلى الاتحاد الأوربي وذلك خلال الفترة من السنوات من 2019-2023، وكذلك صادرات هذه الدول نفسها والاتحاد إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال نفس السنوات، وأخيراً صادرات دول المجلس وارداته خلال الفترة ذاتها، وذلك لتحليل التفاعلات التجارية بعد بدء الرئيس ترامب سياسته التجارية عام 2018 تجاه الصين والاتحاد الأوربي والرد بالمثل من قبل أولئك الشركاء التجاريين. وصُنف كل تبادل بيني بحسب البند الجمركي الفرعي للمنتج (HS Code 6 digits) ووصف المنتج وقيمة التبادل بالدولار الأميركي.

د. باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي "Artificial Intelligence – AI" اختُبرت الفروض التالية ومدى تحققها في البيانات وهذه الفروض هي: 1) هل واردات الولايات المتحدة من هذه الدول والاتحاد الأوربي تشهد تراجعاً منذ عام 2019، بما يؤمى إلى أن هذه الدول بدأت تحويل تجارتها عن الولايات المتحدة؟. 2) هل شهدت صادرات هذه الدول والاتحاد إلى مجلس التعاون الخليجية زيادة إلى درجة يمكن اعتبار أن ثمة تحويلاً للتجارة إلى مجلس التعاون في إطار البحث عن أسواق بديلة. 3) هل هناك منتجات يمكن الاستفادة من الظروف الحالية والعمل على توطين صناعاتها أو بعضاً من مراحلها التصنيعية في دول المجلس؟.

الملحق (3): الشراكة الاقتصادية الشاملة مقابل اتفاقية التجارة الحرة

لعل من الأجدى لدول مجلس التعاون أن تنتقل من نموذج عقد اتفاقيات تجارة حرة إلى نموذج أعمق وهو اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة. ففي ظل حاجة دول المجلس لنقل الخبرات التكنولوجية والمعرفية وتعميق التصنيع المحلي والارتقاء التنظيمي، يكون نموذج الشراكة الاقتصادية الشاملة هو المجال الأرحب، إذ أنه لا يركز فقط على تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات السلعية القادمة لدول المجلس وفتح الأسواق، بل يتجاوز ذلك إلى التعاون في مجال الاستثمارات والتجارة الرقمية والتنسيق التنظيمي وتجارة الخدمات، وفي الوقت الذي قد تحتاج فيه اتفاقيات التجارة الحرة إلى انحياز سياسي، تتيح اتفاقيات الشراكة حيادًا جيوسياسيًا عبر التركيز على المصالح الاقتصادية المتبادلة. ولعل دولة الامارات العربية المتحدة قد وجدت في هذا النموذج ضالتها لتعميق شراكتها مع جمهورية الهند.

مع ذلك قد لا تكون الاتفاقيات التجارية الحرة أو اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة هي النموذج الأفضل، فقد تتطلب المعادن الحرجة، مثل الليثيوم والكوبالت والأتربة النادرة، سيطرة مباشرة على سلاسل التوريد بدلاً من تخفيضات التعريفات الجمركية الواسعة النطاق، وغالبًا ما تنطوي اتفاقيات التجارة الحرة أو اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة على مفاوضات مطولة وتنازلات متبادلة، والتي قد لا تتوافق مع الحاجة الملحة لتأمين المواد الخام للتصنيع في دول مجلس التعاون الخليجي.

المراجع:

- **مركز الإمارات للسياسات. (2024).** اتساع رقعة الحمائية: لماذا تفرض الدول الناشئة رسوماً جمركية على المنتجات الصينية.؟ https://epc.ae/ar/details/brief/limadha-tafrid-alduwal-alnashia-rswmaan-jumrukiatan-ala-almuntajat-alsiynia.
- **اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند.** https://www.moec.gov.ae/cepa_india.
- **قضايا التحقيق ضد مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية.** إدارة الصناعة والعمل. غرفة تجارة وصناعة الكويت.
- **Abdel-Latif, H., & Popescu, A. (2025).** *Spillovers from large emerging economies: How dominant is China?* (IMF Working Paper No. 25/27). International Monetary Fund.
- **Boer, L., & Rieth, M. (2024).** *The macroeconomic consequences of import tariffs and trade policy uncertainty* (IMF Working Paper No. 24/13). International Monetary Fund.
- **Catalán, M., Fendoglu, S., & Tsuruga, T. (2024)**. A Gravity Model of Geopolitics and Financial Fragmentation. IMF Working Paper, WP/24/196. International Monetary Fund.
- **Cerdeiro, D. A., Kamali, P., Kothari, S., & Muir, D. (2024).** *The price of de-risking: Reshoring, friend-shoring, and quality downgrading* (IMF Working Paper No. 24/122). International Monetary Fund.
- **Chen, D., Ge, J., Wang, Y., & Ren, R. (2024, October 15)**. The unfolding potential of GCC China collaboration on critical minerals. King Abdullah Petroleum Studies and Research Center.
- **Evenett, S. J. (2024, November 5).** Attracting The ire of the next US administration: A red flag analysis based on recent policy & market outcomes. (Zeitgeist Series Briefing 40). St. Gallen Endowment for Prosperity Through Trade. Retrieved from https://globaltradealert.org/reports/attracting-the-ire-of-the-next-us-administration
- **Ganguly, S. (2025, February 5).** *More crowded US dollar trade ramps up expectations for euro parity: Reuters poll*. Reuters. https://www.reuters.com/markets/currencies/more-crowded-us-dollar-trade-ramps-up-expectations-euro-parity-2025-02-05/.
- **Goldman Sachs. (2025).** *How geopolitics will ripple through oil prices in 2025*. Goldman Sachs. https://www.goldmansachs.com/insights/articles/how-geopolitics-will-ripple-through-oil-prices-in-2025

- **Gopinath, G., Gourinchas, P.-O., Presbitero, A. F., & Topalova, P.** (2024). *Changing global linkages: A new Cold War?* (IMF Working Paper No. WP/24/76). International Monetary Fund.
- **International Monetary Fund. (2024, October).** *Regional economic outlook: Middle East and Central Asia*. https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2024/10/24/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-october-2024.
- **International Monetary Fund**. (2025, January). World Economic Outlook Update: Global Growth Divergent and Uncertain. International Monetary Fund.
- **Reeves, J. (2025, February 24).** *China's expanding influence in the Middle East and North Africa*. Institute for Peace and Diplomacy. https://peacediplomacy.org/2025/02/24/chinas-expanding-influence-in-the-middle-east-and-north-africa/.
- **Reuters. (2025, February 5).** *Morgan Stanley revises Fed rate cut forecast amid tariff uncertainty*. Reuters. https://www.reuters.com/markets/us/morgan-stanley-revises-fed-rate-cut-forecast-amid-tariff-uncertainty-2025-02-05/.
- **Simmons, B. & Marcilly, J. (2024).** Resource nationalism and down streaming: Lessons for African producers of critical minerals from Indonesia. Africa Center. Atlantic Council.
- **Tan, J. (2024).** How Widespread is FDI Fragmentation?. IMF Working Paper. International Monetary Fund.
- www.wto.org
- www.trademap.org
- www.macmap.org
- www.cmegroup.com
- https://worldpopulationreview.com